

١٣٨  
 من المصنف  
 في الصلاة  
 في وقت الكراهة  
 انما هو ما في  
 صلاة الجمعة  
 لا سيما في وقت  
 الكراهة  
 من المصنف  
 في الصلاة  
 في وقت الكراهة  
 انما هو ما في  
 صلاة الجمعة  
 لا سيما في وقت  
 الكراهة

ذلك بقوله **كفاية** ولو نافذة تقضي لغيره فكذا ربه ان  
 يصلحها اذا ذكرها وحرقه صلى الله عليه وسلم صلى يوم  
 العصر كعتيق وقال هما اللتان بعد الظهر وفي مسلم لم ينزل  
 يصلحها حتى فارق الدنيا اي الا من خصوصياته انه  
 اذا عمل عملا او امر عليه فعملها اول مرة قضا وبوده  
 نفلا فليس لمن قصر فيها فاقامة المداومة عليها وتحملها  
 وردا ونقل ابن المقدم والاجماع على ان القافية تقفل  
 بيوم الصبح والعصر ثم يكرر تاخير القافية لتقصيرها  
 في هذه الاوقات **وصلاة كسوف** واستسقاء ورطعني  
**وصورة** **وتحية** لمسجد يدخل اليه بقصدتها فقط **وسجدة**  
**شكر** وتلاوة لم يبق منها يسجد وان كانت القراءة  
 في وقت الكراهة ان بعضها له نسب مقدم وبعضها لا  
 نسبه مقارن اذ نحو التحية والكسوف معرضة للتعاقب  
 ومن فعل صلاة حكم بغيرهما في الاوقات المتقدمة اتم ولم  
 تنفقد للأخبار الصحيحة وان قلنا ان الكراهة المتقدمة  
 لان النهي اذا رجع الى نفس العبادة او الازمهما اقتضى  
 الضاد سرا كان للمتغير بهام للتفرقة وايضا قبا حجة  
 الصلاة على القول بكراهة التفرقة من حيث ذاتها  
 الا انها حرة الاقدام عليها من حيث عدم الاقحام مع  
 انه لا يبعد في اياها الاقوام على ما لا يعتقد اذ كانت  
 الكراهة فيه للتفرقة ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة  
 الزمان كراهة المكان حيث انفتحت فيه معها بان  
 الفعل في الزمان يذهب جزا منه فكان النهي منصرفا  
 لا ذهاب هذا الجزء في النهي عنه فهو وصفت لازما اذ لا  
 تصور وجود فعل الا باذعان جزء من الزمان واما  
 المكان

لا يجوز  
 في وقت الكراهة  
 انما هو ما في  
 صلاة الجمعة  
 لا سيما في وقت  
 الكراهة

المكان فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالعقل فالنهى  
 فيه لا يخرج في مجاور الازم تحقق ذلك فان لم يتحقق  
 ولم يخال بعضه ويقتد اية بالمزوم وعدمه وتبين  
 هذا ان الافعال الاختيارية للمعبد وتتقضي زمانا  
 ومكانا وكل منهما لازم لوجود الفعل لكن الزمان  
 كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون المكان ولهذا  
 ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي  
 والمستقبل والحال فكان اشوار يتباطا بالفعل من  
 المكان فافتقرت للمواد بالتقويم وقسيمه بالنسبة  
 الى الصلاة كما في المجموع وهو المعتمد في الاوقات  
 المكروهة على ما في الروضة وعبارة انها محتملة لكل  
 منها قال الشيخ والاول منها اطهر كما قاله الاستاذ  
 وحري عليه ان الرخصة وليس من تأخير الصلاة  
 لانتفاعها في وقت الكراهة حتى لا تعتقد ما جرت به  
 العادة فمن تأخير المماثلة ليعرض عليها بعد صلاة  
 العصر لا يخفى انما يقصدون بذلك كثرة المصلين  
 عليها كما انفق بذلك الروا الذي رجه انه ثقا  
 ما نسبه مؤخرا فصلاة الاستغارة والاحرام  
 فيمنع في وقتها مطلقا وقد تنقضي الكراهة  
 للمكان كما اشار اليه بقوله **والاي حرم مكة**  
**على الصحيح** لغير ما بين عند مناف لا تتمموا احد  
 طاف بهذا البيت صلى اية ساعة شامتا الليل  
 او نهارا وما فيه من زيادة فضل الصلاة فلا  
 ينكره بحال نعم هي خلاف الاولى كما هي منقطع الحاملي  
 خروجها من الخلال والثاني انما ذكره في المصنف  
 الاخبار وحملت الصلاة المذكورة في هذا الحديث

فلا بد انما هو  
 هذا الاستثناء  
 في وقت الكراهة  
 انما هو ما في  
 صلاة الجمعة  
 لا سيما في وقت  
 الكراهة

ذلك بقوله **كفاية** ولو نافذة تقضي لغيره فكذا ربه ان  
 يصلحها اذا ذكرها وحرقه صلى الله عليه وسلم صلى يوم  
 العصر كعتيق وقال هما اللتان بعد الظهر وفي مسلم لم ينزل  
 يصلحها حتى فارق الدنيا اي الا من خصوصياته انه  
 اذا عمل عملا او امر عليه فعملها اول مرة قضا وبوده  
 نفلا فليس لمن قصر فيها فاقامة المداومة عليها وتحملها  
 وردا ونقل ابن المقدم والاجماع على ان القافية تقفل  
 بيوم الصبح والعصر ثم يكرر تاخير القافية لتقصيرها  
 في هذه الاوقات **وصلاة كسوف** واستسقاء ورطعني  
**وصورة** **وتحية** لمسجد يدخل اليه بقصدتها فقط **وسجدة**  
**شكر** وتلاوة لم يبق منها يسجد وان كانت القراءة  
 في وقت الكراهة ان بعضها له نسب مقدم وبعضها لا  
 نسبه مقارن اذ نحو التحية والكسوف معرضة للتعاقب  
 ومن فعل صلاة حكم بغيرهما في الاوقات المتقدمة اتم ولم  
 تنفقد للأخبار الصحيحة وان قلنا ان الكراهة المتقدمة  
 لان النهي اذا رجع الى نفس العبادة او الازمهما اقتضى  
 الضاد سرا كان للمتغير بهام للتفرقة وايضا قبا حجة  
 الصلاة على القول بكراهة التفرقة من حيث ذاتها  
 الا انها حرة الاقدام عليها من حيث عدم الاقحام مع  
 انه لا يبعد في اياها الاقوام على ما لا يعتقد اذ كانت  
 الكراهة فيه للتفرقة ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة  
 الزمان كراهة المكان حيث انفتحت فيه معها بان  
 الفعل في الزمان يذهب جزا منه فكان النهي منصرفا  
 لا ذهاب هذا الجزء في النهي عنه فهو وصفت لازما اذ لا  
 تصور وجود فعل الا باذعان جزء من الزمان واما  
 المكان

لا يجوز  
 في وقت الكراهة  
 انما هو ما في  
 صلاة الجمعة  
 لا سيما في وقت  
 الكراهة

المكان فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالعقل فالنهى  
 فيه لا يخرج في مجاور الازم تحقق ذلك فان لم يتحقق  
 ولم يخال بعضه ويقتد اية بالمزوم وعدمه وتبين  
 هذا ان الافعال الاختيارية للمعبد وتتقضي زمانا  
 ومكانا وكل منهما لازم لوجود الفعل لكن الزمان  
 كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون المكان ولهذا  
 ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي  
 والمستقبل والحال فكان اشوار يتباطا بالفعل من  
 المكان فافتقرت للمواد بالتقويم وقسيمه بالنسبة  
 الى الصلاة كما في المجموع وهو المعتمد في الاوقات  
 المكروهة على ما في الروضة وعبارة انها محتملة لكل  
 منها قال الشيخ والاول منها اطهر كما قاله الاستاذ  
 وحري عليه ان الرخصة وليس من تأخير الصلاة  
 لانتفاعها في وقت الكراهة حتى لا تعتقد ما جرت به  
 العادة فمن تأخير المماثلة ليعرض عليها بعد صلاة  
 العصر لا يخفى انما يقصدون بذلك كثرة المصلين  
 عليها كما انفق بذلك الروا الذي رجه انه ثقا  
 ما نسبه مؤخرا فصلاة الاستغارة والاحرام  
 فيمنع في وقتها مطلقا وقد تنقضي الكراهة  
 للمكان كما اشار اليه بقوله **والاي حرم مكة**  
**على الصحيح** لغير ما بين عند مناف لا تتمموا احد  
 طاف بهذا البيت صلى اية ساعة شامتا الليل  
 او نهارا وما فيه من زيادة فضل الصلاة فلا  
 ينكره بحال نعم هي خلاف الاولى كما هي منقطع الحاملي  
 خروجها من الخلال والثاني انما ذكره في المصنف  
 الاخبار وحملت الصلاة المذكورة في هذا الحديث

Copyright © King Saud University